سواء كقولنا الاربعة زوج فان من تصور الاربعة والزوج تصور الانقسام لمساوٍ
قوله او بوجه اخص ظاهر كالتصديق بان النار حارة بواسطة الاستعانة بشيء
ظاهر ومن اللمس قوله او بالتعليم يعني ان المعلم ترتب المقاوين فاوجب المتعلم
تحصل المطالب فحينئذ يتبع التصديق التصورين حاصل له التصديق ان لم يشكل عليه
شرح يشرح الفصل الثاني من المقالة الاولى من العلم الاول قوله فصل تميز اشتمل
لاحوال سؤال وجواب لانه ان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات
لم لا يجوز ان تتعدد عايز العلوم بحسب تمايز الغايات فانا اذا علمنا ان غاية الموجد عدم تطرق الغلط
الخطاء في القال وغاية المنطقي قصد الذهن عن وقوع الخطاء في الفكر فجهة مناسبتها
المغايرة وان لم تتصور موضوعها فعلوم سلمنا ان مغايرة العلوم يكون بتعدد
مغايرة الموضوعات لكن المغايرة بحسب مغايرة الموضوع تمايز تام فيجب ان تكون تصور
موضوع مسائله احاطة تامة بجميع مسائله فكل مسئلة تدعلمه علم اتهامن مسائل
وكل العلم لانه اذا لم يحصل المسئلة فان كان من الاعراض الذاتية للموضوع وكان
موضوعها موضوع المنطق لعلم انها من المسائل والا فلا ولا كان التصديق بالموضوع
اعلم انه قد وقع في كلام بعض الافاضل ان مقدمات الشروع في المنطق ان يعلم موضوع
المنطق لان تمايز العلوم بحسب مغايرة الموضوعات ولما كان موضوع المنطق اخص
من مطلق الموضوع والعلم بالخاص موقوف بالعلم بالعام وجب اولا تعريف
مطلق الموضوع ومعدل الشارح الفاضل عن هذا الكلام وقال ولما كان التصديق
بالموضوعية اي التصديق بان الشيء الفلاني موضوع هذا العلم متوقفا بالتصور
ان يتصور الموضوع لان تصور الطرفين واجب في التصديق وجب بصدد الكلام
سوق الموضوع بناء على ان كل كلام خبط شبه لانا نسلم ان العلم بالخاص موقوف
بالعلم بالعام وانما يكون كذلك لو كان وكل العام من واد واحد وهو ممنوع واشتراك

الى ان الذي من مقدمات الشروع علما التصديق بالموضوعية واما تصور الموضوع
فمن البادي لتوقف التصديق بالموضوعية عليه وهو التصور بالحق الشيء بالموضوع
اي بالحق الشيء لذاته لان احد الضميرين سواء كان الاول او الثاني راجع الى ما الموصولة
والضمير الاخر الى الشيء وعلى كل الضمير بن معنى لما هو ملحوظ لانه قلنا ان
الضمير الاول راجع الى ما الموصولة والضمير الثاني الى الشيء لان السعد بر هكذا الذي يلحق
الشيء لامر وكل امر موضوع وكل شيء والا والذي ملحوظ فيه وكل شيء واحد وان كان بالعكس
من وكل بان يرجع الضمير الاول الى الشيء والثاني الى ما الموصولة كان السعد بر الذي
يلحق الشيء لامر وكل شيء موضوع وكل امر قوله كالخوف او راك الامور الغريبة بالنفع
للانسان انما ذا بالنفع مثال ليس النفع المتحرز للفصل بل الباء بها الامكان وانما
اختار هذا المثال اي اوراك الامور الغريبة بالنفع ولم يمثل بالتعجب لان التعجب ليس
من الامور الالحق الانسان لانا نتعجب بالحق بواسطة اوراك الامور الغريبة وانما موضوعه
بانه بالحقيقة وانما قلنا ان التعجب يلحق الانسان بواسطة الاوراك لانه يعرض
حالة تنتفي الانسان عند اوراك الامور الغريبة فبينه وبين الانسان واسطة واحدة
وهو الاوراك ويلزم الضحك التعجب فبينه وبين الانسان واسطتان التعجب
والاوراك ومن مثل بالتعجب يعرف التعجب بنفس اوراك الامور الغريبة لا
بالحالة المذكورة والحق انها من الحالة المذكورة لانعم اوراك الامور الغريبة قوله
او بالحقيقة بواسطة امر خارج اي مساوٍ قوله وزاد بعض الافاضل اراد به صاحب
الغطاس قوله كالحرارة للجسم المسخن فان قلت هذا المثال لا يطابق لان النار
ليست نفس السبب الحار بل السبب مجموع كل منها بالآخر فالواسطة منها
المجاس والمجاس محمول على ما كتعقولنا الما، ما من النار فنقول السبب المسخن
بالحقيقة هو النار والمجاسة شرط تاثير فالا سبب التام قوله فان فعل فحس